

Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human
and Social Sciences



مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية
والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

المعوقات السوسيوثقافية للبرنامج الوطني لامتصاص السكن الهش RHP في
الجزائر - دراسة ميدانية بحي 150 مسكن RHP بمدينة قلمة-

**Socio-cultural Obstacles to the National Program for the Absorption
of Precarious Housing (RHP) in Algeria- A field study in the neighborhood
of 150 RHP dwellings in the city of Guelma-**

Dr. Hassiba Mellas د/ حسيبة ملاس

أستاذ محاضراً، جامعة الشاذلي بن جديد، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع،

Maitre de conférence A, Université Chadli Bendjedid – El tarf-, Faculté des sciences humaines
et sociales, Département de sociologie.

mellas-hassiba@univ-eltarf.dz

تاريخ القبول : 2022-12-13

تاريخ الاستلام: 2022-08-23

الملخص باللغة العربية:

تهدف هذه الورقة إلى البحث في المعوقات السوسيو ثقافية للبرنامج الوطني لامتنصاص السكن الهش RHP في الجزائر، وقد تم اختيار مدينة قالمة لدراسة هذا الموضوع باعتبارها إحدى المدن الجزائرية التي عنيت بالبرنامج، حيث استفادت هذه الأخيرة من عدة حصص سكن اجتماعي من أجل إعادة إسكان الأسر المقيمة في أحياء السكن الهش في أحياء جديدة مخططة ومهيئة لاستقبالهم، وقد أجريت الدراسة الميدانية على حي 150 مسكن RHP - برنامج 2007 - لكونه مجالاً خصياً بعكس اهتمامات الموضوع، وبالاعتماد على المنهج الوصفي ومنهج دراسة الحالة، وبالاستعانة بتقنية المضمون التي تم استخدامها من أجل تحليل مضامين المقابلات التي أجريتها مع المبحوثين المقيمين بمجال البحث، توصلت الدراسة إلى أن هناك خصوصيات اجتماعية وثقافية مميزة للمجتمعات المقيمة بأحياء السكن الهش تتحكم في مدى نجاح البرنامج، وهو ما تم تسجيله من خلال وجود تباين في استجاباتهم للمشاريع السكنية الموجهة لهم، والذي تم إرجاعه لاختلاف خلفياتهم الاجتماعية والثقافية.

الكلمات المفتاحية: معوقات اجتماعية، معوقات ثقافية، برنامج امتصاص السكن الهش، مدينة قالمة

Abstract:

This paper aims to investigate the socio-cultural obstacles to the National Program for the absorption of Fragile Housing (RHP) in Algeria. The city of Guelma was chosen to study this issue as one of the Algerian cities that was concerned with the program, as the latter benefited from several social housing quotas in order to re-house families residing in The fragile housing neighborhoods in new neighborhoods planned and prepared to receive them. The field study was conducted on the neighborhood of 150 housing RHP - 2007 program – because it is a special area in contrast to the subject's concerns, and based on the descriptive approach and the case study method, using the content technology that was used to analyze the contents of the interviews we conducted with the resident respondents in the field of research, the study concluded that there are distinct social and cultural peculiarities of the communities residing in fragile housing neighborhoods that control the extent of the program's success, which was recorded through the presence of variation in their response to the projects Residential homes directed to them, which was returned to their different social and cultural backgrounds.

Keywords: social obstacles, cultural obstacles, the fragile housing absorption program, the city of Guelma.

مقدمة:

مورفولوجيتها الحضرية وكون نسيج غير متجانس لأشكال مختلفة من الإقامات، نتيجة الامتداد الواسع لأحياء السكن الهش والعشوائي والفوضوي وغير المخطط وما شابهها مسميات.

وفي إطار استكمال المساعي الرامية لامتناع السكن الهش والتي باشرتها الحكومة الجزائرية غداة الاستقلال تأسس عقد التعاون المبرم سنة 1998 مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير - والمدرج تحت مسمى BM/RHP- على منهجية مغايرة للآليات التقليدية المعتمدة سابقا، تستند إلى ضرورة توفير ما يقارب الـ 15000 سكن تطوري بمواصفات فنية مقبولة وخدمات هيكلية مناسبة لفائدة الفئات المقيمة بهذه الأحياء، تساهم فيه الدولة بـ 70% من التكاليف مقابل 30% تقع على عاتق المستفيدين، بما يسمح بإدماج كلي للسكان في حياة المجتمعات الحضرية، عن طريق تقنين وضعية ملكياتهم العقارية وتحسين البنية التحتية. ولكن النتائج التي خلصت إليها عملية التقويم الرسمية اتجهت لاعتبار البرنامج غير ناجح في خطوطه العريضة لافتقاده الصبغة العلمية وعدم إخضاعه لتوجيهات الخبراء والمختصين في هذا المجال لذلك فهو لم يحقق الأهداف المرجوة.⁴

فبالنظر إلى الخصائص العمرانية التي تتميز بها أغلب هذه المناطق، والتي تتشابه من حيث ظروف نشأتها وأشكال مبانها وتقاسيمها الداخلية؛ فإنها قد أسست بالموازاة مع قطاعها العمراني نظاما اجتماعيا وثقافيا خاصا يعتبر امتدادا للثقافة الريفية التي هي منشأ أغلبية السكان القاطنين بهذه الأحياء إن لم نقل جميعهم، وتظهر تداعيات هذا النظام من خلال مدى استجابة السكان لبرنامج الإسكان الذي استفادوا منه وكيفية تعاملهم مع المجال الحضري الذي انتقلوا إليه.⁵

وقد أدى هذا الوضع إلى إعادة النظر في طريقة معالجة هذه الظاهرة، بوضع منهجية تدريبية لهذه العملية تجسدت من خلال البرنامج الوطني لامتناع السكن الهش وإعادة الإسكان، الذي يهدف في شقه الأول إلى القضاء على كل أشكال البناء الهش وغير اللائق، ومن ثمة إعادة إسكان الأسر المقيمة بهذا النوع من الإقامات في أحياء سكنية جديدة ذات نوعية جيدة وملائمة لاحتياجات قاطناتها، وفي هذا الإطار أجريت سنة 2007 عملية إحصاء شاملة للسكنات الهشة عبر

تشهد مدن العالم اليوم مشكلات حضرية متفاوتة أثرت على المجتمع الحضري ككيان وعلى الفرد كعنصر فاعل فيه أيضا، وما يزيد من حدة هذه الأزمة هو ظهور الأحياء العشوائية أو كما تسمى حاليا بأحياء السكن الهش، والتي فرضت نفسها نتيجة عاملين أساسيين: أولهما عامل الهجرة بسبب تدفق أعداد كبيرة من سكان المناطق الريفية نحو سرب المراكز الحضرية ليستقروا في أحياء فقيرة تفتقد إلى أدنى شروط الحياة الكريمة، وهو ما أضاف معدلات جديدة إلى حجم السكان الأصليين، وثانها ما يذهب إليه بعض الدارسين الذين يميلون إلى تفسير ضخامة عدد السكان في هذه الأحياء بارتفاع نسبة الزيادة الطبيعية للسكان الحضريين.¹

وبغض النظر عن مختلف العوامل التي أنشأت واحتضنت هذه الظاهرة يمكن الجزم بأنها تسببت في خلق ظروف فيزيقية واجتماعية وثقافية بالغة الخطورة في الوسط الحضري²، أين أصبحت الممارسات الصحية نفسها التي كانت متبعة في المناطق الريفية تشكل مظاهر غير صحية تهدد الحياة في المجتمعات الحضرية، بالإضافة إلى ذلك فإن التمزق المفاجئ للعلاقات الاجتماعية أوجد العديد من الأمراض الاجتماعية الخطيرة سيما في ضواحي المدن وجيوبها الحضرية، وبشكل لم يسبق له مثيل كانتشار الفقر وإدمان الكحوليات، والجريمة، والرذائل، والانحطاط الخلقي....³

إزاء هذا الوضع حاولت حكومات البلدان التي تعاني من انتشار هذا النوع من الإقامات إيجاد حلول جذرية وموضوعية من أجل القضاء على هاته الظاهرة، من خلال سن سياسات وإتباع استراتيجيات ناجعة وكفيلة بالحد من انتشار أشكال البناء الهش، والجزائر شأنها شأن دول العالم الأخرى اتجهت إلى استصدار مجموعة من النصوص التشريعية والقانونية من أجل ضمان ترقية المدينة، والقضاء على مختلف المشاكل والاختلالات التي تعاني منها، والتحكم في النمو الحضري المتسارع الذي عرفته في العقود الثلاث الأولى من الاستقلال جراء عوامل عديدة اجتماعية واقتصادية وأمنية، هذا النمو الذي شوه صورة مدنها وغير من

حضرية وحديثة في مختلف تفاصيلها، أحدثت نوعا من الانفصال في العلاقات التي تربط مكوناتها الرئيسيين اللذين يجتمعان في ثنائية إنسان - بيئة، فنتج عن ذلك قطعة شبه تامة بين السكان وبيئتهم العمرانية والاجتماعية التي ينتمون إليها، وهو ما يتطلب إعادة النظر في الاعتبارات التي تمت على أساسها عملية تخطيط الأحياء التي أدرجت في هذا البرنامج، والتي تتطلب ضرورة إدراج البعد الاجتماعي والثقافي كعامل أساسي في مختلف التفاصيل الخاصة بالمشروع العمراني، من خلال إعادة إسكان العائلات المحصية بمناطق السكن الهش في أحياء جديدة مخططة ومهيئة بما يلبي احتياجات قاطناتها بما يمكن من إدماج السكان الهامشيين في حياة المجتمعات الحضرية، وكذا البحث في العوامل التي تحول دون تحقيق هذا الغرض

وبناء على هذا الطرح؛ وانطلاقا من الملاحظات الخاصة بمجال البحث تمحورت إشكالية الدراسة في التساؤل التالي:

ما هي المعوقات السوسيو ثقافية للبرنامج الوطني لامتنصاص السكن الهش بمدينة قالم؟

ونظرا لتعدد الأبعاد التي عني بها البرنامج من جهة؛ وتباين مستويات الاستجابة له من جهة ثانية، يمكن طرح جملة من التساؤلات حول الموضوع، وهي:

كيف تؤثر الخصائص الاجتماعية لسكان مناطق السكن الهش بمدينة قالم على نجاح البرنامج؟ وما أثر ثقافة سكان هذه المناطق على تقبلهم لمحيطهم السكني الجديد؟ وهل يحدث الاختلاف في الأصول الاجتماعية والثقافية لسكان مناطق السكن الهش تباينا في استجابتهم للبرنامج؟

أسباب اختيار الموضوع: تتلخص أسباب ودوافع اختيار هذا الموضوع فيما يلي:

■ كون السكن الهش من المواضيع المهمة والجديرة بالدراسة، باعتباره قد أصبح ظاهرة حضرية خطيرة

مختلف ولايات الوطن، ضبطت من خلالها قوائم الأسر الجزائرية المعنية بعملية إعادة الإسكان، وتم وضع البرنامج الوطني للقضاء على السكن الهش، والذي استكمل مع البرنامج الخماسي (2010- 2014) لإنشاء 450 ألف وحدة سكنية.⁶

وقد كانت ولاية قالم من ضمن الولايات الجزائرية التي عنيت بالبرنامج، حيث نالت عاصمة الولاية الحصة الأكبر من هذا المشروع، وانطلاقا من معطيات إحصاء 2007 استفادت المدينة من عدة برامج سكنية اجتماعية لإعادة إسكان العائلات المحصية ضمن أحياء جديدة، مخططة ومهيئة بطريقة تكفل للفرد حاجاته الضرورية من سكن ومرافق عمومية، من خلال تكريس نمط معالجة مغاير شكلا ومضمونا لما جرى العمل به فيما سبق⁷، إلا أن هذه المسألة بقيت نسبية بالنظر إلى المعطيات الواقعية والتي تكشف عن استمرار انتشار هذا النوع من الإقامات بعد 2007، وهذا ما أثبتته الخرجات الميدانية التي كشفت عن استمرار انتشار هذا النوع من السكنات بالمواقع المحصية، وهو ما أكدته كذلك التقرير المعد من قبل لجنة التعمير والسكن بالمجلس الشعبي الولائي في 12 جانفي 2014، حيث سجل عدة تحفظات وملاحظات، كما كشف عن وجود فارق كبير بين الإحصاء المرسل إلى وزارة السكن وما هو موجود واقعا على مستوى هذه المواقع. ويتعلق الأمر خاصة بالبنائيات الهشة التي أنجزت بعد إحصاء 2007 ولهذا فهي لم تكن معنية بعملية الهدم وإعادة الإسكان، وهذه النقائص شكلت عقبة كبيرة أماما البرنامج وصعبت من عملية تطهير المدينة من ظاهرة البنائيات الهشة.⁸

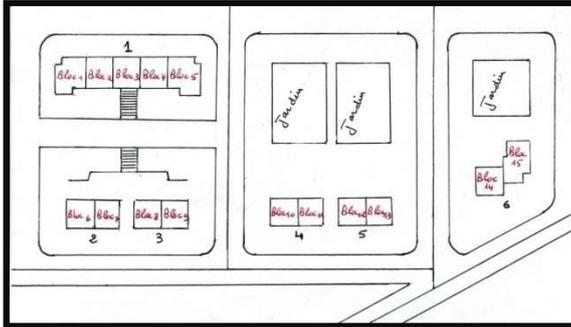
وإذا كان البرنامج في شقه الأول لم يتوصل إلى تحقيق الأهداف المتوخاة فيما يتعلق بالقضاء النهائي والحد من انتشار مختلف أشكال البناء الهش على مستوى المدينة، فإنه وفي شقه الثاني يعاني من نوعا من الاعترا ب العمراني في أبعاده المكانية السوسيو- ثقافية والنفسية نتيجة عوامل بيئية، اجتماعية وثقافية، بالإضافة إلى عامل الزمن، فعمليات التغيير المفاجئة التي طالت حياة السكان، والتي تم بموجها نقلهم من وسط شبه ريفي في شكله العام وحتى في المظاهر التي تطبع الحياة اليومية لقاطنيه والتي تشكل امتدادا لحياة الريف - وإن كانت جزء لا يتجزأ من المحيط الحضري- إلى بيئة

الهش RHP - حصة 2007 -، وهو عبارة عن حي سكن اجتماعي ذو نمط جماعي، يحتوي على عمارات بعلو متوسط (R+4)، ويضم حوالي 840 نسمة*¹، وقد عني الحي بأولى عمليات إعادة إسكان أهالي وسكان أحياء الصفيح بمدينة قلمة. ومرد اختيارنا لهذا الحي يكمن في:

- تموقعه بمخطط شغل الأرض الجنوبي والذي يضم أغلبية البرامج والمشاريع المدرجة في إطار تنمية المدينة.
- كون المنطقة قد عرفت أولى وأكبر عمليات التدخل فيما يتعلق ببرنامج امتصاص السكن الهش وإعادة الإسكان على مستوى المدينة.

ويمثل الشكل التالي (الشكل رقم 01) مخطط خاص بمنطقة الدراسة:

الشكل رقم (01): رسم تخطيطي لمنطقة الدراسة والمجموعات المكونة لها



المصدر: من إعداد الباحثة، اعتمادا على معطيات ميدانية

الحدود الزمنية: تم إجراء الدراسة الميدانية في الفترة الزمنية الممتدة من: 2022/07/10 إلى غاية: 2022/07/30، وكانت على ثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى: تم فيها جمع المعطيات والبيانات الأولية التي تخص مجال الدراسة، ومختلف خصائصه

* المصدر: الديوان الوطني للترقسة والتسيير العقاري قلمة، 2022/07/03

ومعبرة عن أزمة المدينة الجزائرية، أصبحت تترك المسؤولين والمواطنين على حد السواء.

- اهتمام الباحثة بموضوع السكن الهش وأهمية القضاء عليه في إطار مشاريع التنمية الحضرية المستدامة.
- قلة الدراسات السوسيو حضرية التي تناولت إشكالية السكن الهش على المستوى المحلي، ومختلف السياسات والبرامج التي وضعت لمكافحة انتشاره.

أهمية الدراسة: تأتي أهمية هذه الدراسة من خطورة ظاهرة السكن الهش والتي تعتبر من أخطر الظواهر الحضرية البارزة والجديرة بالاهتمام في المدن الجزائرية، لما تحملها في طياتها من مشكلات اجتماعية واقتصادية ونفسية وصحية...، والتي أصبحت تشكل عبئا ثقيلا على صانعي القرار من جهة، وخطرا يهدد الحياة الحضرية من جهة ثانية.

الهدف من الدراسة: من الضروري منهجيا تحديد أهداف البحث تحديدا واضحا لكي لا ينحرف عن مساره، وعليه فان هذه الدراسة تهدف إلى الكشف عن المعوقات السوسيو ثقافية للبرنامج الوطني لامتنصاص السكن الهش في المدن الجزائرية وفي التجمعات الحضرية التي عانيت به، من خلال تسليط الضوء واقع هذا النوع من الإقامات في الجزائر، مع تحديد مختلف البرامج والسياسات التي انتهجت من أجل القضاء عليه، وصولا إلى إبراز أهم العوامل التي أدت إلى محدودية نتائجه على المستويين الاجتماعي والثقافي.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: أجريت الدراسة الميدانية بحي 150 مسكن RHP (كما تمت تسميته من طرف الهيئات المشرفة على هذا البرنامج)، وهو يمثل إحدى الحصص السكنية الممنوحة للمدينة في إطار البرنامج الوطني لامتنصاص السكن

وقد كانت جملة هذه المعطيات هي الأرضية التي اعتمدنا عليها كدليل لتحديد الإطار العام للمعاينة ميدانيا ثم عينته بعد ذلك، فتقسيم المنطقة إلى مجموعات سكنية شكلت لنا إطارًا ملموسًا يمكن التعامل معه ميدانيًا سواء تعلق الأمر باختيار العينة أو بإجراء المقابلات مع المبحوثين.

واستنادا إلى ذلك ارتأينا أن تكون الأسر المقيمة بهذه المساكن هي وحدات الدراسة ممثلة بأربابها أو من ينوب عنهم، وذلك لارتباط المقيمين (وحدات العينة) بتلك المجالات (مجموعات المساكن) في مختلف الجوانب التي تهتم بها الدراسة.

أولا: الإطار النظري للدراسة:

1) السكن الهش إشكالية مصطلح أم أزمة مفهوم:

إذا ما حاولنا دراسة السكنات الهشة كظاهرة ومعرفة الجذور التاريخية لنشأتها فهي قديمة قدم التجمعات البشرية، مع اختلاف صورها وأشكالها باختلاف البيئات التي تواجدت فيها واختلاف ثقافات الإنسان وأساليب العيش وطرق التعمير التي يتبناها، أما إذا تناولنا السكن الهش كمفهوم حديث النشأة فقد ظل ولسنوات طويلة يفتقد إلى صفة الإجماع حول معنى محدد وصالح لجميع البيئات الاجتماعية، حيث انعكست نسبية المفهوم المعطى للظاهرة على إمكانية تحديد مفهوم جامع لأشكال السكن الهش الموجودة اليوم، حيث نجد في اللغتين العربية والفرنسية جملة من المصطلحات العشوائية والمتباينة للدلالة على نفس المعنى نجد منها بالعربية: السكن غير اللائق، السكن غير الصحي، السكن العشوائي، السكن القصديري... وفي اللغة الفرنسية نجد: Habitat précaire, Habita vétuste, Habitat spontané, Habitat sous équipe...⁹

هذا الثراء في المسميات يعكس حقيقة أساسية تتجلى في افتقاد هذا المصطلح لمرجعية موحدة يمكن من خلالها ضبط

الجغرافية والإدارية والعمرانية والسوسيو ثقافية. حيث تم إجراء اتصالات أولية مباشرة مع مختلف المسؤولين على مستوى الهيئات والمصالح المشرفة على هذا البرنامج (مديرية التعمير والهندسة المعمارية و البناء، الديوان الوطني للترقية والتسيير العقاري، مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، دائرة قالم، بلدية قالمه ...)، حيث تحصلنا بموجها على مختلف المعطيات الفنية والتقنية، والوثائق ونتائج التحقيقات التي تم إجراؤها على مجتمع الدراسة.

■ المرحلة الثانية: وهي مرحلة الدراسة الاستطلاعية، والتي قمنا فيها بمقابلة عدد من سكان الحي، وجمع بعض المعطيات التي اعتمدنا عليها فيما بعد في إعداد دليل المقابلة وصياغة أسئلته.

■ المرحلة الثالثة: وهي مرحلة الدراسة الميدانية، وفيها تم النزول إلى الميدان من أجل مقابلة أفراد العينة وجمع البيانات الميدانية التي تم تحليلها وتفسيرها في مرحلة لاحقة وصولا إلى استخلاص نتائج الدراسة.

الحدود البشرية: نقصد بالحدود البشرية المجتمع الذي أجريت عليه الدراسة، فمن خلال المظهر العام لمنطقة البحث الميداني المشكل من عدة مجموعات سكنية، واستنادا إلى قائمة السكان التي أعدتها مصالح البلدية بالتنسيق مع مديرية التعمير والبناء لغرض إسكان أهالي أحياء الصفيح في هذه المنطقة، فقد حددنا جملة من الاعتبارات الخاصة بمجتمع البحث يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (01) : يبين توزيع مجتمع البحث بمنطقة

الدراسة

عدد المجموعات	عدد المباني	عدد المساكن
06	15	150

المصدر: مصلحة التعمير، مديرية التعمير والهندسة

المعمارية والبناء، قالمه، 2022/06/12

الجزائر منذ الاستقلال عبر مراحل مختلفة تتباين فيها طرق وأساليب المعالجة بتباين التوجهات السياسية والايديولوجية والأولويات الاقتصادية والتنموية، حيث تسعى الدولة من خلال هذا البرنامج إلى المحافظة على الصورة الجمالية للمدن والتجمعات الحضرية الكبرى، والقضاء على كل أشكال البناء غير اللائق والفوضوي وغير القانوني وعلى كل ما يترتب عنه من مشكلات اجتماعية واقتصادية وصحية وحضرية خطيرة. ومن بين أشكال البناء الهش التي عانيت هذا البرنامج:¹²

- البناء الذي لا تتوفر فيه شروط المتانة واستقرار المنشآت، وتشمل البيوت المنجزة بطريقة غير مدروسة وبمواد غير منسجمة ونفاذة كأغصان الأشجار، ووسائل مسترجعة كالحديد القديم، الورق المقوى، القصدير، البلاستيك، وغيرها....
- البناءات المنجزة بمواد مستدامة كالقرميد وقوالب الاسمنت والطوب لكن دون هياكل.
- القصور والبناءات القديمة التي تطرح معالجتها إشكالا مرتبطا بقيمتها التاريخية.
- أحياء السكن غير القانوني والذي يسمى كذلك بالسكن السري، وهي مساكن تبني على أراضي مجزأة بشكل غير قانوني وتباع دون الانجاز المسبق للبنية التحتية الأساسية، حيث يقوم أصحاب هذه المساكن باتمام تشييد سكناتهم بطريقة تدريجية وسرية.
- البناء اللاشعري أو الفوضوي، والذي يضم كل البناءات المنجزة دون احترام للقوانين السارية المفعول، و يتمثل هذا النوع في أشكال البناء التالية:

✓ البناء دون رخصة مع توفر مقاييس ومواصفات البناء على أرض ملك لصاحبه.

✓ البناء دون رخصة مع توفر مقاييس ومواصفات البناء على أرض ملك للبلدية أو ملك للدولة.

حيث لم يُعَن هذان النوعان من الإقامات بعملية الإحصاء؛ بل تم إخضاعهما للقانون 08/15 المؤرخ في: 20 جويلية 2008 الذي يحدد قواعد مطابقة

وتحديد مفهوم عام وشامل للسكن الهش سواء على المستوى الأكاديمي، أو على مستوى الجهات الرسمية، أو حتى فيما يتعلق بالسكان أنفسهم، وذلك بالنظر إلى عمومية الظاهرة وسعة انتشارها والتي تضيف نوع من الخصوصية السوسيو ثقافية والتنوع في التقاليد السكانية التي تصبغ البيئة المتواجدة فيها.¹⁰

ومن أبرز التعاريف التي قدمت للسكن الهش نذكر:¹¹

- مجمل المساكن التي لا يتوفر فيها الحد الأدنى للأمن والراحة....
- هو بيوت من الأغصان والوسائل المسترجعة...تقطتها فئات محرومة تعاني من البطالة والجوع.
- هو عبارة عن أكواخ من الأغصان والصفائح البلاستيكية.
- تجمعات سكنية نمت وتوسعت بوضع اليد غالبا في أطراف المدن، لتبدو في شكل أحياء متراصة من الأكواخ والمساكن المؤقتة المبنية غالبا من المهملات على أراضي خالية من الخدمات، تسكنها أفقر الطبقات في المجتمع.

وانطلاقا مما تقدم يمكن تعريف السكن الهش في دراستنا هذه على نوع من الإقامات المتواجدة غالبا بضواحي المدن وداخل جيوبها الحضرية، والتي تكون مشيدة بطريقة غير قانونية وباستخدام مواد مختلفة تجعلها غير آمنة على قاطنيها، وبذلك فهي تفتقر لأدنى الشروط والتجهيزات الواجب توفرها في السكن الحضري.

(2) البرنامج الوطني لامتنصاص السكن الهش في الجزائر وأهدافه المرحلية:

1-2) التعريف بالبرنامج:

هو برنامج وطني موجه لامتنصاص السكن الهش وغير اللائق على محيط المدن وداخل جيوبها الحضرية، اتبعت

الزامية هدم كل البنايات المشيدة دون رخصة، إلا أن هذه الإستراتيجية لم تكن مجدية في ظل الواقع الحضري السائد والمتسم بـ¹⁵

- التأخر في تبني سياسة واضحة للسكن بعد الاستقلال نتيجة الرهان على الحظيرة السكنية الموروثة عن الأوروبيين لتغطية الحاجة إلى السكن إلى غاية سنة 1969
- تركيز مخططات التنمية الشاملة في تلك الفترة على الشق الاقتصادي كأولوية مطلقة، وإهمال النواحي الاجتماعية والعمرانية.

2-2) المرحلة الثانية (1978-1989):

وفيهما تمت إعادة هيكلة قطاع السكن سنة 1980، والتوجه نحو تبني إستراتيجية واضحة لامتصاص السكن الهش والقديم، إلا أن قرارات هذه الفترة ظلت حبرا على ورق ولم تعرف طريق التنفيذ إلى غاية سنة 1982 ليعاد بعث هذه الفكرة والتي لم تكن لتتناسب مع النظرة الشمولية، خاصة مع الانهيار الاقتصادي الذي عرفته الجزائر والذي أدى إلى تجميد أو إلغاء جل المشاريع السكنية المبرمجة في هذا الإطار، واقتصرت سياسة الدولة في النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي على تبني الحلول المؤقتة والظرفية لمحاربة السكن الهش من خلال عمليات التهديم والإزالة التي شهدت أوجها في تلك المرحلة، والقيام بترحيل السكان إلى مناطقهم الأصلية في الأرياف والمناطق الجبلية¹⁶.

3-2) المرحلة الثالثة (1990-2000):

وعرفت هذه الفترة وضوحا أكثر وجدية واضحة في معالجة ظاهرة السكنات الهشة في اعتراف ضمني بفشل ومحدودية نتائج المراحل السابقة، إذ ركز المشروع العمراني في تلك الفترة على القضاء على مراكز العبور والسكن العشوائي والهش المخل بصورة المدينة الجزائرية¹⁷، فبرزت جهود عدة ترجمت

البنايات وإتمام انجازها، حيث يتم بموجبه تسوية الوضعية القانونية لهذه البنايات.

- البناء على أرض غير مشروعة أو على ملكية محل نزاع أو ملك للغير.
- البناء على أرض غير قابلة للتصرف، وتشمل مساحات حماية المنشآت الإستراتيجية (موانئ، مطارات، تجهيزات الطاقة)، مساحات مصنفة غير قابلة للبناء حسب دراسات التعمير، الدراسات الجيوتقنية...، أو تلك الواقعة في مناطق معرضة للفيضانات أو انزلاق التربة، مناطق التوسع السياحي، المعالم التاريخية، الثقافية، الأثرية، الأراضي الفلاحية، المساحات الغابية، وغيرها...¹³

وقد انتهت عملية إحصاء السكن الهش في 30 جوان 2007 إلى إحصاء 553441 مسكن موزعة كما يلي:¹⁴

- المواد غير المنسجمة 92129.
- قرميد وقوالب اسمنت دون هياكل 279446.
- الطوب والتراب 181848.

2) المراحل التي مر بها البرنامج وأهدافها المرحلية:

1-2) المرحلة الأولى (1962-1977):

سادت في هذه المرحلة والتي تلت الاستقلال مباشرة مجموعة من الاختلالات واللاتوازنات في جميع المجالات، نظرا للإرث الاستعماري الثقيل الذي خلفته المرحلة الكولونيالية، وشكلت ظواهر الفقر والتشرد والنزوح الريفي الإطار العام للحياة الاجتماعية آنذاك، حيث طرحت هذه الإشكالية للنقاش في ميثاق الجزائر سنة 1964، وترجم هذا الاهتمام واقعا من خلال قانون 18 يناير 1967 الذي ينص على

- إعطاء الأولوية للمدن الكبرى والمواقع الخطرة.
- وبالموازاة مع ذلك ضرورة إتباع إجراءات رقابة مناسبة من أجل ترقية تسيير عمراني راشد.

وذلك كمحاولة للقضاء على هذا النوع من البيئات الحد من انتشاره، بتكريس نمط معالجة مغاير لما جرى العمل به من قبل، حيث تتجاوز الدلالة الاجتماعية للمشروع حدود التمويل المالي العادي المخصص للبيئات المادية وإنشاء مناطق سكنية فقط، إلى إدراج البعد الاجتماعي الثقافي كعامل أساسي في التفاصيل الخاصة بالمشروع العمراني، بما يمكن من إدماج السكان الهامشيين في حياة المجتمعات المحلية عن طريق الارتقاء بالجانبين الفيزيقي والاجتماعي، واللذان يشكلان وجهان لعملة واحدة من حيث آثارهما ونتائجهما المتبادلة في عمليات التكيف والاستجابة لمتطلبات المجال الحضري المبرمج.

ومن بين حلول إعادة الإسكان المبرمجة نذكر الصيغ التالية:²⁰

- إعادة الإسكان في برامج الإسكان الاجتماعي الإيجاري .
- توجه العائلات ذات الدخل الضعيف إلى السكنات الاجتماعية .
- إعادة الإسكان في سكنات إعانة الدولة في الوسط الحضري (الإسكان الاجتماعي التساهمي ، سكنات البيع بالإيجار ، و في بعض الحالات السكن الترقوي) .
- إعادة الإسكان في برامج الإعانة في الوسط الريفي بهدف تثبيت السكان.

(3) التعمير والتحضر بمدينة قلمة:

مدينة قلمة هي عاصمة ولاية قلمة وواحدة من بلدياتها الـ 34، تقع في الشمال الشرقي للجزائر مشكلة بذلك نقطة التقاء بين أقطاب التصنيع في الشمال (عنابة وسكيكدة)، وبين مراكز التبادل بالجنوب (أم البواقي، تبسة). وقد ظلت المدينة تابعة لمقاطعة عنابة خلال فترة الاحتلال وحتى بعد الاستقلال

في مجموعة من الإجراءات العملية السريعة انتهت الى تبني جملة من النصوص القانونية بدء من سنة 1999، الى جانب الإعلان عن تبني إستراتيجية جديدة للسكن تتخلى فيها الدولة عن دورها الكلاسيكي في إنتاج المسكن والاكتفاء بدور المنظم فقط، مما استوجب وضع آليات جديدة، وإنشاء هيئات ومؤسسات تتجاوب مع القرارات المتخذة، حيث تم إعادة صياغة أنظمة الإنتاج من خلال:¹⁸

- استحداث صيغة التمويل البنكي، وتبني أنماط جديدة من السكن، مع الاستعانة بشركاء محليين وأجانب.
- تأسيس هيئات حديثة كالصندوق الوطني للسكن CNL ، الوكالة الوطنية لتحسين المسكن وتطويره AADL ، مع إعادة إدماج مؤسسات أخرى كالصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP .
- حصر الأحكام والأطر الخاصة بتخطيط المدن والتعمير في القانون الخاص بالتهيئة والتعمير لسنة 1991، بعدما كانت مشتتة وموزعة على عدد من القوانين المتفرقة كقانون البلدية.
- وتبقى السمة البارزة في هذه المرحلة والتي تندرج في إطار الجهود الرامية الى القضاء على السكن الهش هو برنامج السكن التطوري الممول من طرف البنك العالمي.
- وكغيرها من الجهود السابقة لم تتكامل الإجراءات المتخذة في هذه الفترة بالنجاح المتوقع، وذلك لاصطدامها بعوامل كثيرة اجتماعية واقتصادية وسياسية والتي يتقدمها العامل الأمني خلال العشرية السوداء.

(4-2) المرحلة الرابعة (ما بعد سنة 2001):

وفيما سطرته الحكومة مجموعة من الأهداف لمعالجة هذه الظاهرة، منها:¹⁹

- وضع منهجية تدريجية للقضاء وإزالة البنايات الهشة.
- تعدد حلول مكافحة هذه الظاهرة وعدم الاقتصار على السكنات الاجتماعية.
- إشراك قطاعات الجماعات المحلية والسكان المعنيين.

هذا النمو الحضري المتسارع والذي كانت نتيجة عوامل عديدة في مقدمتها حركة الهجرة جعل المدينة تستحوذ على نسبة 25% من سكان الولاية بنسبة تحضر مقدرة بـ 99%، وذلك حسب إحصاء 2008، حيث عرفت المدينة توسعا سكنيا متعدد الاتجاهات في شكل أنماط سكنية مختلفة منها الأوروبي، الفردي المخطط، الفردي العشوائي، والسكن الجماعي.²⁴

وموزاة مع هذه الأنماط السكنية نجد المباني القصديرية وأحياء السكن الهش والتي بدأت في التوسع في أوائل السبعينات، حيث تحوي السكان الذين استقروا بها بعد قدومهم إلى المدينة بحثا عن العمل أو لأسباب أخرى، إضافة إلى أحياء السكن الفوضوي أو غير المخطط، والذي تبنى منازل من الطوب ولها أسقف صلبة متينة نوعا ما²⁵، وهي تشوه الصورة الجمالية للمدينة شأنها شأن البيوت القصديرية مشكلة مجالا لا يمثل قطيعته عن الوسط الأصلي الريفي، بل يعتبر امتدادا لنمط حياة الريف خصوصا في مناطق الضواحي، كان من نتائجه السلبية²⁶ التوسع على حساب الأراضي الزراعية.

■ النمو الحضري العشوائي واللامعقول وظهور الضواحي السكنية.

ورغم ما تبذله الدولة والسلطات المحلية من جهود في إطار القضاء على هذا النوع من الإقامات إلا أن عددها يبقى كبيرا وفي تزايد مستمر

(4) واقع السكن الهش بمدينة قالمة:

يشكل السكن الهش بمدينة قالمة جزء مهما من واقع المدينة، بالرغم من الدراسات والإحصائيات التي تؤكد على تراجع هذا النوع من القامات منذ سنة 1996، نتيجة الجهود المبذولة من طرف السلطات المحلية من أجل القضاء عليه خاصة من خلال برامج السكن الاجتماعي المبرمجة على مستوى المدينة، وبالرغم من ذلك فقد كشفت عملية إحصاء البناءات الهشة في 30 جوان 2007 عن وجود ما لا يقل عن

إلى غاية التقسيم الإداري لسنة 1974 لتصبح ولاية قائمة بذاتها وتحمل اسمها (قالمة).²¹

تبلغ مساحة المدينة 45 كلم²، ويقطن فيها ما يقارب 126.753 ساكن حسب تقييم 2011، بكثافة سكانية تصل إلى 2783 نسمة / كلم²، وقد شهدت المدينة منذ القديم استقرارا بشريا نتيجة توافر أسس وعوامل ومقومات جغرافية، واقتصادية، واجتماعية، ما جعلها مركزا للتواجد الروماني والوندالي والبيزنطي، ثم الفتح العربي الإسلامي، وصولا إلى العهد العثماني، وبعده الاحتلال الفرنسي الذي وصلت جيوشه إلى المدينة سنة 1834 وذلك بعد احتلاله لمدينة عنابة سنة 1932 متوجهة لاحتلال مدينة قسنطينة، وعندما لاحظ المستعمر أهميتها الإستراتيجية عمل على إعادة بنائها جاعلا منها حصنا منيعا محاطا بالأسوار، وأخذ المستوطنون يتوافدون عليها وذلك لخصوبة أراضيها ولطافة مناخها.²²

كما كانت المدينة خلال فترة الاحتلال مركزا لاستقطاب العديد من الجزائريين القاطنين بالأرياف والمناطق الجبلية وحتى من باقي ولايات الوطن نتيجة السياسة التي انتهجها المستعمر، واستمر هذا الاستقطاب حتى بعد الاستقلال، ففي سنوات السبعينيات من القرن الماضي عرفت وفود أعداد كبيرة من البدو الرحل، الذين انتقلوا إليها من المدن الجزائرية الجنوبية، وكانت أقاماتهم في المدينة في شكل خيم حولها هؤلاء فيما بعد إلى أحياء قصديرية، وتم بعدها الاندماج الاجتماعي فتأقلموا مع السكان واندمجوا معهم، كما استقبلت المدينة في التسعينيات أيضا حركات هجرة واسعة وبالخصوص من الولايات التي كانت تعاني من مشاكل أمنية، في خضم الظروف السياسية الصعبة التي مرت بها البلاد، ويرجع السبب الرئيسي لاختيارهم مدينة قالمة هو أمنها واستقرارها مقارنة مع الولايات الجزائرية الأخرى.²³

* المصدر: بلدية قالمة، 2022/07/04

ويمثل الجدول التالي النتائج التي أسفر عنها إحصاء السكن الهش لسنة 2007 بالمدينة.²⁸

جدول رقم (02): نتائج عملية إحصاء السكن الهش

بمدينة قالمة سنة 2007

عدد الأسر	عدد المساكن	مجموع البنائات	عدد المواقع المحصية
766	684	684	22

المصدر: مصلحة التعمير، مديرية التعمير والهندسة

المعمارية والبناء لولاية قالمة، 2022/06/12

وقد شملت المواقع السكنية التي خضعت لعملية الإحصاء أحياء السكن القصديري والبنائات الهشة الواقعة بالناحية الغربية والناحية الشرقية للمدينة، وكذا الجيوب الحضرية الموجودة بوسط المدينة، حيث تتمركز أغلبية هذه المواقع بمحيط المدينة في أشكال بناء مختلفة، وفيما يلي جدول تفصيلي لهذه المواقع وحالة البنائات الموجودة بها.

684 سكن غير لائق على مستوى المدينة بما يقارب 20 % من حاجتها إلى السكن.*

هذا التطور الجديد هو نتيجة حتمية لعدم تبني سياسة واضحة في مجال التنمية العمرانية بالمدن الجزائرية منذ الاستقلال، إضافة إلى تقلص ميزانية السكن في المخططات الثلاثية والرابعة على المستوى الوطني (المخطط الثلاثي الأول 2.75% المخطط الرباعي الثاني 5%²⁷)، ما أدى إلى ازدياد الحاجة إلى السكن في المدن الجزائرية بصفة عامة وعلى مستوى مدينة قالمة بشكل خاص وذلك موازاة مع الارتفاع المتزايد والمتسارع للكثافة السكانية فيها نتيجة لعوامل عدة آخرها وأهمها العامل الأمني خلال العشرية السوداء، والذي بالآلاف من العائلات التي كانت تقطن القرى والأرياف والمناطق الجبلية إلى الفرار للاستقرار والإقامة بضواحي المدينة وتجمعاتها الرئيسية، باللجوء إلى إمكاناتها الذاتية والاعتماد على أشكال البناء غير القانوني واحتلال الأراضي بصفة غير شرعية.

هذه الحركية الاجتماعية كانت لها انعكاسات سريعة ومؤثرة في كيفية توسع حدود ومجالات المدينة، وتشكل تباين واضح في المورفولوجية الحضرية بين مجالين أحدهما مقنن رسمي وآخر غير مقنن وغير رسمي، ما خلق نوعا من التمايز الاجتماعي بين بيئتين سكنيتين لتتجاوز بذلك إشكالية السكن الهش الجانب الفيزيقي للمباني إلى جانب الاجتماعي، فقد كانت عمليات التدخل طيلة أكثر من ثلاثين (30) سنة تتم بصفة عشوائية وظرفية، تفتقد للصبغة العلمية، ولم تخضع لتوجهات الخبراء والمختصين، كما أن عملية القضاء على العوامل الحقيقية الكامنة وراء هذه الظاهرة لم تكن مطروحة، مقابل وجود محاولات كثيرة للقضاء على نتائجها والتي في أغلب الأحيان تكون جزئية وظرفية ومرهونة بمشاريع وبرامج محدودة النطاق، ما أدى إلى ظهور أحياء سكن هش جديدة على أنقاض سابقاتها أو في مناطق أخرى من المدينة،

* المصدر: مقابلة مع مسؤول مكتب السكن بدائرة قالمة بتاريخ:

جدول رقم (03) : مواقع السكن الهش بمدينة قالمة حسب إحصاء 2007

الجانب الاجتماعي		الجانب الفيزيقي					أسماء المواقع	
عدد السكان	عدد الأسر	نوعية المباني			عدد البناءات	PDAU + POS		
		طوب وحجارة	قرميد و قوالب اسمنت دون هيكل	مواد غير منسجمة				
31	09	/	09	/	09	ب+ خاص	سكن	حي الحاج حسين
107	26	/	21	/	21	بلدي	سكن	حي الحفصي
114	24	/	21	/	21	بلدي	سكن	حي كابرا بونار
17	04	/	04	/	04	ملك للدولة	سكن	حي مباركي السعيد
224	54	/	53	/	53	بلدي	سكن	واد المعيز-1
842	192	/	192	/	192	بلدي	س+ تج	واد المعيز-2
152	32	/	31	/	31	خاص	سكن	حي هرقة
175	36	/	33	/	33	بلدي	سكن	الرحبة
31	06	/	06	/	06	ملك للدولة	سكن	مزرعة زغدودي 19 جوان
37	09	/	08	/	08	بلدي	سكن	مشنة أولاد حريد
145	31	01	28	/	29	بلدي	سكن	حي عين قرقور-2
33	09	/	07	/	07	خاص	مقبرة	مقبرة الحاج مبارك
46	09	/	08	/	08	خاص	سكن	حي قروي
37	09	/	07	/	07	خاص	مقبرة	المقبرة اليهودية
106	28	/	23	/	23	خاص	سكن	المذبح القديم
548	136	/	110	/	110	بلدي	سكن	عين الدفلة + مرابطي مسعود
386	83	/	68	/	68	م.د+ بلدي	سكن	سيدي ليتيم
107	23	/	19	/	19	بلدي	سكن	حي شعلال
18	06	/	05	/	05	خاص	سكن	وسط المدينة (فنجال+ بن جراح)
34	06	/	04	/	04	ملك للدولة	سكن	مزرعة بن عباس
62	16	/	12	/	12	خاص	سكن	بن شغيب
78	18	/	14	/	14	م.د+ خ	سكن	عين الدفلة-2
3330	766	01	283	00	684	مجموع المواقع : 22		

المصدر: DUC. (Mai 2007). *Groupement de communes, phase 01, Op cit, p186*.

هيكلية مناسبة، حيث كان الخيار الذي انتهجته السلطات المحلية هو برمجة مشاريع سكنية اجتماعية مع الأخذ بمعطيات إحصاء 2007، لإعادة إسكان العائلات المحصية وفق الحصص الممنوحة للولاية منذ 2006 إلى غاية 2010 ، حسب ما يوضحه الجدول التالي:

5) حصة مدينة قالمة من البرنامج الوطني لامتناس السكن الهش RHP :

استفادت مدينة قالمة في إطار برنامج امتناس السكن الهش من 1086 وحدة سكنية بمواصفات مقبولة وخدمات

جدول رقم (04): مشاريع السكن الاجتماعي المبرمجة في إطار امتصاص السكن الهش للفترة الممتدة ما بين: 2006-2010.

البرامج	برنامج 2006	برنامج 2007	برنامج 2008	برنامج 2009	برنامج 2009	مجموع الوحدات السكنية
عدد الوحدات السكنية	100	250	296	70	100	1086

المصدر.: *DUC. (Mai 2007). Groupement de communes, phase 01, Op cit, p187*

1) منهج الدراسة واستخداماته:

تدخل هذه الدراسة في إطار البحوث الاستكشافية الاستطلاعية، فهي تهدف إلى الكشف عن المعوقات السوسيو ثقافية لبرنامج امتصاص السكن الهش بمجال الدراسة، وعليه فيمكننا الاكتفاء بالتساؤلات التي تسوقنا الإجابة عليها إلى تحقيق أهداف الدراسة، إضافة إلى ذلك فهي تؤدي نفس الوظائف المنهجية للفرضيات، لذلك فغالبا ما يعمل بالتساؤلات البحثية.²⁹

أما عن عملية اختيار المنهج الذي يتوافق مع طبيعة الموضوع من جهة، ويخدم الأهداف التي ترمي إليها الدراسة من جهة ثانية، فقد تم إخضاعها لاعتبارات علمية ومنطقية تتناسب مع خصائص البحوث الاجتماعية التي تسمح للباحث بالاستعانة بأكثر من منهج، ولهذا فقد تطلب الأمر استخدام:

- المنهج الوصفي لتمييزه بطريقته الواقعية في التعامل مع مشكلة البحث، وهذا بغرض الإلمام بجميع جوانب الظاهرة، والإحاطة بمختلف أبعادها وحيثياتها، وذلك تماشيا مع أغراض البحث العلمي، حيث اعتمدت الباحثة عليه في الوصف الكيفي لمختلف المظاهر المعبرة عن الظاهرة محل الدراسة، إذ كانت الباحثة على اتصال مستمر ومباشر بميدان البحث، والذي كان له اثر واضح ومهم سواء بالنسبة لمعرفة المجال أو في كيفية التعامل مع الجوانب الأخرى للظاهرة، وقد أفاد ذلك في تحديد المجال العام لمنطقة الدراسة، أقسامها، ثم تحديد

وقد شملت عمليات الترحيل الجماعي عدة أحياء انطلاقا من القائمة الاسمية لسكان الأحياء القصديرية المدرجين ضمن قوائم السكن الهش المعدة سنة 2007، حيث نقل أصحابها بعدما تم انجازها وربطها بالشبكات المختلفة، وقد تم تسخير إمكانيات مادية و بشرية كبيرة لضمان عمليات ترحيل آمنة، ومساعدة العائلات الفقيرة على الانتقال من الأحياء الهشة إلى السكنات الجديدة ، في الوقت الذي تنفذ فيه الفرق المختصة عمليات هدم شامل للسكنات الهشة لوضع حد لأي محاولة للعودة إليها من جديد كما حدث من قبل، إذ استهدفت عمليات الترحيل الأولى الأحياء القصديرية الواقعة بالجهة الشرقية للمدينة (سنة 2011)، ثم الأحياء القصديرية الواقعة بالجهة الغربية (سنة 2012). وقد أعطيت الأولوية لهذه الأحياء بهدف وضع حد للزحف الدائم الذي تشهده مختلف حواف المدينة، ومن أجل هذا تم تنصيب لجنة على مستوى بلدية قالمة للسهر على عملية الهدم واسترجاع المساحات العقارية في انتظار القضاء على البيوت القصديرية المتبقية بترحيل وإعادة إسكان العائلات المحصية وسط المدينة فور إتمام انجاز السكنات المبرمجة لهذا الغرض.*

ثانيا: الإطار المنهجي للدراسة

* المصدر: مقابلة مع مسؤول مكتب السكن بدائرة قالمة ،

مجتمع الدراسة وذلك في ظل الاعتماد على المقابلة كأداة لجمع المعطيات الميدانية، وبما أنه لا يمكن تصور عينة اجتماعية بعيداً عن إطارها المادي الذي وجدت فيه كما أشير إليه في مختلف الطروحات السابقة، وإدراكاً منا لحدسية تباين مجتمع الدراسة نظراً لتباين الأصول الجغرافية والاجتماعية لسكانه، وكذا المعطيات الخارجية الطارئة التي من شأنها أن تؤثر على مجرى الدراسة، كان من الضروري علينا استيفاء نسبة تمثيلية مقبولة ومبررة منهجياً من خلال اعتماد نسبة مئوية مقدرة بـ 50% وفقاً للصبغة التالية:

$$\text{حجم العينة} = \frac{\text{حجم المجتمع} \times 50}{100} = \frac{50 \times 150}{100} = 75$$

وبهذا يكون حجم العينة المحدد هو 75 وحدة ممثلة في مجموع الأسر التي تشكل الوحدات الواقعية لهذه الدراسة، أما عن وحدات العينة فقد تم تحديدها بناء على الاعتبارات التالية:

- الأخذ بأسلوب العينة العشوائية المنتظمة باعتبارها الأقرب إلى تحقيق تمثيل أكثر دقة لمفردات البحث بما يضمن لنا صدق أكثر في النتائج، وذلك في ضوء المعطيات المحلية الخاصة التي يقوم عليها مجتمع الدراسة وكيفية توزيع المبحوثين. وهي العينة التي يتم فيها اختيار وحدات العينة بطريقة منتظمة بعد اختيار وحدة العينة الأولى بطريقة عشوائية، ثم اختيار بقية الوحدات باعتبار مدى فاصل وثابت بينها³¹. حيث تم اللجوء إلى هذه الطريقة لأنها قد تستجيب لمختلف التبريرات والاعتبارات السابقة وأنها تعطي أفراد المجتمع المبحوث فرصاً للظهور وبنسب متقاربة من كل المجتمع،
- ترقيم المجموعات الموجودة في الحي من 01 إلى 06، وذلك حسب ما تم توضيحه في مخطط منطقة الدراسة (أنظر الشكل رقم 01)

- اعتبار المجموعات الـ (06) تمثل مجتمعاً واحداً بحيث يتم ترتيب أرقام المساكن لكل المجموعات ترتيباً رقمياً

المساكن التي تمت معاينتها ممثلة في أصحابها الذين شكلوا مصدر البيانات المراد جمعها.

- كما تمت الاستعانة بمنهج دراسة الحالة الذي يتيح الدراسة التحليلية المتعمقة للوحدات موضع الدراسة، والتعرف على خصائصها الفريدة، وتحديد العوامل التي تؤثر فيها، وفهم مختلف المواقف والاتجاهات وسلوكيات أفراد عينة الدراسة وعدم الاكتفاء بالوصف الخارجي أو الظاهري للموقف فقط.
- إضافة إلى ذلك فقد تم الاعتماد على تقنية تحليل المضمون لتحليل مضامين المقابلات التي أجريت مع المبحوثين.

(2) عينة الدراسة وكيفية اختيارها:

العينة هي مجموعة جزئية أو نموذجاً يعكس جانباً أو جزء من وحدات المجتمع الأصلي المعني بالبحث، تكون ممثلة له، وتحمل صفاته المشتركة، وهذا النموذج أو الجزء يغني الباحث عن دراسة كل وحدات ومفردات المجتمع الأصلي، خاصة في حالة صعوبة أو استحالة دراسة كل وحدات المجتمع المعني بالبحث.³⁰

ولهذا الغرض فإن عملية اختيار عينة الدراسة مرت بثلاث مراحل رئيسية هي:

المرحلة الأولى: تم فيها تحديد المجتمع المعني بالدراسة والمتمثل في مجتمع حي 150 مسكن RHP، بمخطط شغل الأرض الجنوبي لمدينة قالم.

المرحلة الثانية: تم فيها حصر وحدات مجتمع الدراسة؛ والمتمثلة في مجموع المساكن الموجودة في الحي ممثلة بأصحابها.

المرحلة الثالثة: وتم فيها اختيار عينة ممثلة لأفراد المجتمع الأصلي، فنظراً لصعوبة القيام بعملية حصر شاملة لمفردات

من 01 إلى 150 حسب الرقم التسلسلي للمجموعات المشكلة للحي.

- تحديد المدى الفاصل بين هذه الوحدات وذلك وفق الصيغة التالية:

$$\text{المدى} = \frac{\text{حجم المجتمع}}{\text{حجم العينة}} = \frac{150}{75} = 02$$

- بعد حساب قيمة المدى والمقدرة بـ (02) تم الشروع في اختيار وحدات العينة ابتداءً من الوحدة الأولى والتي تم تحديدها بطريقة عشوائية، حيث تم اختيار الوحدة رقم 01.

- وباعتماد السحب المنتظم من خلال اعتبار البعد الثابت بين وحدات العينة المسحوبة والمقدر بـ (02) تم التعرف على الوحدات المشكلة للعينة المراد تحديدها، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (05) : توزيع وحدات العينة بمجال الدراسة

رقم المجموعة	عدد العمارات	عدد المساكن	عدد المساكن المعايية
01	05	50	25
02	02	20	10
03	02	20	10
04	02	20	10
05	02	20	10
06	02	20	10
المجموع	15	150	75

المصدر: من إعداد الباحثة، اعتماداً على المعطيات

الميدانية

وبهذا فقد تم التعرف على الوحدات التي تمثل مفردات العينة ممثلة في أصحابها المقيمين بها أو من ينوب عنهم، والذين تمت مقابلتهم للإجابة عن أسئلة دليل المقابلة، أما عن حالات الغياب فيتم تعويضها بالرقم الذي يليها مباشرة وذلك بعد التأكد من الغياب.

ويمثل الجدول التالي توزيع المبحوثين (أرباب الأسر) حسب متغيري الجنس والسن.

جدول رقم (06): يوضح توزيع المبحوثين حسب الجنس والسن.

الجنس	ذكر	أنثى	المجموع
أقل من 30 سنة	02	04	06
من 31 إلى 40 سنة	04	05	09
من 41 إلى 50 سنة	07	29	36
من 51 إلى 60 سنة	05	15	20
61 سنة فأكثر	00	04	04
المجموع	18	57	75

المصدر: من إعداد الباحثة، اعتماداً على المعطيات

الميدانية

(3) أدوات جمع البيانات

تم الاستعانة بعدة أدوات لجمع البيانات الميدانية هي:

الملاحظة البسيطة: والتي كانت ضرورية لملاحظة المجال العام للدراسة والإلمام بمختلف خصائصه، حيث استخدمت كوسيلة استطلاعية في بداية البحث، وبعد القراءات الأولية التي خص بها موضوع الدراسة؛ انتقلت الباحثة إلى اعتماد الملاحظة العلمية المنظمة، وهي ملاحظة محددة الإطار تتمتع بدرجة عالية من الضبط، وقد أمكن من خلالها مراقبة وتقصي مختلف المظاهر والممارسات والسلوكيات ودرجة التفاعل الإنساني اتجاه موضوع الدراسة، حيث استخدمت هذه الأداة في ملاحظة المجال العام للبحث، فكانت ضرورية لتحديد إطار العينة سواء فيما يتعلق بتوزيع مجموعات السكن بمجال الدراسة، أو توزيع وحدات العينة المختارة، إضافة إلى ذلك فقد تمت الاستعانة بها لمراقبة ردود أفعال المبحوثين أثناء المناقشات التي جمعنا بهم، وكذلك التسجيل الفوري لكل المشاهدات والبيانات والمعلومات في دفتر

المحور الرابع: يتناول أثر الاختلاف في الأصول الاجتماعية والثقافية لسكان مناطق السكن الهش على التباين في استجاباتهم للبرنامج، ويضم الأسئلة من 22 إلى 28.

إضافة إلى ذلك فقد استعانت الباحثة بتقنية تحليل المضمون من أجل تحليل مضامين المقابلات التي أجريت مع المبحوثين؛ باعتبارها أداة وصفية تمكن من تحليل سلوك الأفراد والشخصيات ومواقفهم من خلال المواد التي يكتبونها أو يقولونها بطريقة كيفية، كما أنها الأسلوب الأكثر شيوعاً في تحليل المعطيات النوعية، فهي عبارة عن دراسة موضوعاتية للمحتويات والمضامين.³²

(4) مناقشة نتائج الدراسة:

على ضوء ما ورد في تحليل المعطيات الميدانية المختلفة؛ والتي جمعت عن طريق الأدوات المستخدمة، تم استخلاص جملة من النتائج أدرجت في أربعة محاور موازية مع محاور دليل المقابلة، وذلك كما يلي:

(1-4) الخصائص العامة لمجتمع البحث:

- يعبر المبحوثون عن الأشخاص الفاعلين في المجتمع المعني بالدراسة، وهذا بالنظر إلى مستوياتهم العمرية كأشخاص راشدين تكونت لديهم خبرات وتجارب حياتية، وترسخت فيهم الكثير من قيم وثقافة المجتمع الذي كانوا يعيشون فيه، وذلك بما يقومون به من أدوار ويحتلون من مراكز كأرباب أسر ومسؤولين مباشرين في مختلف القرارات التي تعني حياة أفراد عائلاتهم، وما يتعلق بمطالبهم وحاجياتهم، مما يعطي نوع من الثقة والمصداقية في المعطيات التي جمعت من خلالهم.
- يتكون مجتمع البحث من خليط من السكان ذوي الأصول الريفية والقروية الذين جاؤوا إلى المدينة واستقروا بمناطق المحيط حاملين معهم خصائصهم الثقافية، وطرق معيشتهم، وأساليب إقامتهم إلى محيطهم الجديد،

الملاحظات بعد التأكد من دقتها ومدى صحتها، حيث كانت الأداة الملائمة لجميع مراحل البحث. وهو ما سمح للباحثة باجتناح الذاتية وترجمة الطرح المعرفي الموجود في تساؤلات الدراسة.

إضافة إلى ذلك، وبعد استطلاع الميدان ومعاينته؛ جاءت مرحلة جمع البيانات الميدانية، والتي تمت بالاعتماد على المقابلة، حيث تعتبر التقنية الأنسب تماشياً مع طبيعة الدراسة، وفي هذا الإطار فقد تم الاعتماد على نوعين من المقابلة:

المقابلة الحرة: حيث تمكنا منذ بداية البحث من إجراء مقابلات مع مسؤولين وموظفين بمختلف المؤسسات والهيئات المشرفة على البرنامج على مستوى الولاية، وذلك لجمع المعلومات الكافية حول موضوع الدراسة ومجالها الميداني.

المقابلة الموجهة: وتم من خلالها مقابلة أفراد العينة والاتصال المباشر بهم في مساكنهم لغرض الإجابة على الأسئلة الواردة في دليل المقابلة، والذي تم بناؤه في صورته النهائية بعد اختباره خلال الدراسة الاستطلاعية وتقدير مدى ملاءمة أسئلته لميدان الدراسة من جهة؛ والتعرف على مختلف العوامل والظروف التي قد تواجه سير هذه العملية من جهة ثانية.

وقد تضمن دليل المقابلة في صورته النهائية 32 سؤالاً، موزعة على أربع محاور وذلك كما يلي:

المحور الأول: يتناول الخصائص العامة للمبحوثين، ويضم الأسئلة من 01 إلى 07.

المحور الثاني: يتناول أثر الخلفيات الاجتماعية لسكان مناطق السكن الهش بمدينة قالملة على مدى نجاح البرنامج، ويضم الأسئلة من 08 إلى 14.

المحور الثالث: يتناول أثر ثقافة سكان هذه المناطق على تقبلهم لمحيطهم السكني الجديد، ويضم الأسئلة من 15 إلى 21.

المبجوثين بأنها منتظمة مقارنة مع أحياء السكن الهش ، كما أن التزويد بشبكة الكهرباء والغاز يعد منتظما، إلا أن هناك تذبذب في خدمة التزويد بالمياه لدى بعض السكان، خاصة القاطنين بالطوابق العلوية، إضافة إلى عدم انتظام التوقيت، والذي غالبًا ما يكون في الفترة الليلية ومرة كل أسبوع.

• هناك محدودية في نطاق الزيارات بين الجيران بمجتمع البحث، وندرتهما وأحيانا انعدامها لدى الكثيرين من أفرادها، وهذا ما لم يألفوه في مناطقهم السابقة، حسب ما أثبتته المقارنة التي أجريت حول نسبة تبادل الزيارات بين المبجوثين في منطقة الإقامة السابقة والحالية، حيث كانت الحياة قائمة في أحياء السكن الهش على أساس علاقات ترابط وتضامن وتعاون بين أفرادها، ما جعلهم غير متأقلمين مع محيطهم الجديد.

• عودة بعض السكان للاستقرار في أكواخ بمناطقهم السابقة أعادوا إنشائها بعد تهديمها من طرف السلطات المحلية في غياب الرقابة على هذه المناطق، وقيامهم بتأجير مساكنهم في الحي الجديد لأشخاص آخرين، ما أدى إلى استمرار انتشار أشكال البناء العشوائي وغير الشرعي ببعض المناطق التي كانت معنية بعملية الإحصاء، وعدم قدرة البرنامج في شقه الأول من بلوغ الأهداف المنتظرة والمتمثلة في القضاء النهائي والحد من توسع هذا النوع من الإقامات .

• الإحصاء لم يأخذ بعين الاعتبار كثرة أفراد العائلات الواحدة وسن الأفراد، حيث تطور عدد معظم العائلات طبيعيا منذ 2007 ، وتشكلت اسر جديدة لجأت إلى الاستقرار بنفس الطريقة والإقامة في برارك وقوربيات ... وغيرها من أشكال الإقامات الموجودة بهذه المناطق، وبذلك فإن العملية لم تأخذ بإمكانية نمو هذه الأسر وامتدادها.

3-4) أثر ثقافة سكان هذه المناطق على تقبلهم لمحيطهم

السكني الجديد:

بالإضافة إلى السكان الحضريين الذين دفعتهم أزمة الإسكان الحادة التي عرفتها المدينة في العقدين السابقين إلى الإقامة بمناطق السكن الهش.

• تقوم حياة الأفراد في مجتمع البحث على خصائص نظام الأسرة الجزائرية، الذي فرض شروطاً تقليدية للمحافظة على تكاملها، من خلال تولي الآباء السلطة الأساسية ومسؤولية وأعباء رعاية أسرهم

• يتميز مجتمع البحث بانتشار الأمية وانخفاض المستوى التعليمي خاصة لدى كبار السن، وهذه الخاصية مميزة لمجتمعات مناطق السكن الهش، نظراً لوجود صعوبات تحول دون التحاق هذه الفئات بالتعليم خاصة أولئك الذين كانوا يقيمون بالمناطق الريفية والجبلية المعزولة.

• كل المساكن الموجودة بمنطقة الدراسة هي من فئة الثلاث غرف F3، تضم غرفتين للنوم وغرفة للمعيشة ومطبخ وحمام وشرقتين، ويبلغ معدل شغل المسكن 4.6 فرد بكل مسكن، وهو معدل مرتفع نسبيا مقارنة مع نوع المسكن ذي ثلاث غرف.

• يتميز مجتمع البحث بارتفاع نسبة البطالة لدى أرباب الأسر، مع تركيز نشاط باقي الأفراد في الأعمال والمهن البسيطة والحررة وغير المحددة في مجملها.

2-4) أثر الخصائص الاجتماعية لسكان مناطق السكن

الهش بمدينة قالملة على مدى نجاح البرنامج:

• تلجأ الكثير من الأسر بمنطقة الدراسة إلى إعادة تخصيص استخدامات غرف المسكن وفق ما يناسب احتياجاتها، وما يتوافق مع عاداتها وتقاليدها، أو القيام بتعديلات خفيفة تشمل الجانب الجمالي لكي يكون أكثر راحة وملاءمة لمستخدميه خاصة الأسر التي يفوق عدد أفرادها الـ 07 أفراد، وهو ما لا يتوافق مع قوانين التعمير السارية.

• يستفيد الحي من خدمات الإنارة العمومية، النظافة العمومية، الصرف الصحي والتهيئة بصفة عبر عنها معظم

- الاستقرار فقد برروا موقفهم بنقص إمكانياتهم المادية التي لا تسمح بذلك، إضافة إلى تعودهم على المنطقة وعلى مساكنهم التي اعتبروها ملائمة مقارنة مع ما عانوه سابقاً.
- معظم أفراد مجتمع البحث أتوا من مناطق مختلفة، وهذا ما أنتج تركيبة اجتماعية مختلفة المستويات وتركيبية ثقافية متعددة الخلفيات، وتسبب في تناقص قيم التعاون والتضامن بينهم، ووجود مشاكل كثيرة بين السكان لاختلاف أصولهم، ومرد هذا هو عدم اعتبار بل و تجاهل قضية الخلفيات القرابية و الجوارية أثناء عملية توزيع السكنات.
- وجود فئات غير متجانسة في مجتمع البحث من حيث خلفياتها الجغرافية والاجتماعية والثقافية، يُعطي لا تجانس في التعامل مع طبيعة البرامج الموحدة النمط.
- غياب التكفل من طرف السلطات المحلية، وإهمال مبدأ إعادة إسكان المعنيتين وفق المعطيات الابتدائية، يشكل عائقاً إدارياً كثيراً ما يقف حاجزاً في وجه السبل المثلى لسير كافة مشاريع التنمية بشكل يزيد في تدهور علاقات الثقة بين السكان المستفيدين من هذه المشاريع والمسيرين القائمين عليها.

خاتمة:

تأسيساً على ما تم طرحه من تراث نظري يخص الموضوع، ومن خلال ما تم تحليله ومناقشته من معطيات ميدانية متعلقة بمجال الدراسة؛ يمكن أن نستخلص بأن هناك العديد من الاعتبارات التي تحكم العلاقة بين البيئة العمرانية المشيدة بمنطقة الدراسة من ناحية والجانب الاجتماعي وثقافة المجتمع من ناحية أخرى، فبالرغم من المساعي التي بذلت في إطار البرنامج الوطني لامتصاص السكن الهش إلا أنه لم يتوصل إلى تحقيق أهدافه المتوخاة سيما في شقيه الاجتماعي والثقافي نتيجة عوامل عديدة تصب في مجملها في حقيقة مفادها أن كل المشاريع المنجزة قد سعت إلى استيعاب أكبر حجم من المساكن والمرافق والهيكل لمواجهة المشكلة

- يستند تقدير أفراد مجتمع البحث في انتماء منطقتهم إلى المدينة إلى اعتبارات مجالية وليس إلى فئات ثقافية، مما يؤكد استمرار ارتباطهم الثقافي بخلفياتهم الريفية.
- العلاقات بين الجيران في منطقة الدراسة أكثرها عادية وسطحية، وهي نابعة من تجنبهم إجراء أي احتكاك يمكن أن يؤدي إلى تصادم فيما بعد مع جيرانهم الذين يختلفون معهم في خلفياتهم الثقافية، وهذا ما لم يألفوه سابقاً، حيث كانت هناك مودة وألفة مع جيرانهم في أحياء السكن الهش، يدعمها ذلك التقارب الموجود في ثقافتهم والذي ترسخ أكثر مع فترة الجيرة الطويلة وأدى إلى زيادة التضامن الداخلي.
- مخطط المسكن بمجال الدراسة لا يتوافق مع ثقافة أغلبية السكان في شغل المجال؛ ما خلق نوعاً من عدم الانسجام وعدم التكيف لدى الفئات المستفيدة من البرنامج ما دفعها إلى تعديله، وإنشاء وتخصيص وأحياناً إلغاء بعض المرافق على النحو الذي يتماشى وثقافة مستخدميه سيما من ذوي الأصول الريفية.
- غياب ثقافة تخطيطية لدى المشرعين والقائمين على عملية التخطيط جعلهم يتبنون برنامج لا يتوافق مع الثقافة المحلية، ولا يلبي حاجات الفئات المعنية به، ما شكل عائقاً أمام نجاحه في تحقيق أهدافه في بعدها السوسيوثقافي.

4-4) أثر الاختلاف في الأصول الاجتماعية والثقافية

لسكان مناطق السكن الهش على التباين في استجابتهم للبرنامج.

- شعور الكثير من سكان الحي بالكتل والعزلة لوجود فوارق بينهم وبين غيرهم من سكان المناطق السكنية الأخرى من المدينة، شملتها اعتبارات عدة تمثلت في الموقع، نوع السكن، الخدمات، ما دفع بعضهم إلى إبداء رغبتهم في الانتقال منها إذا ما أتاحت لهم الفرصة وذلك لاستحسانهم السكن الفردي، أما الذين أبدوا رغبة في

دون مراعاة للخصوصيات الاجتماعية والخلفيات الثقافية للجماعات والأفراد، ما أدى الى اغتراب العمارة في الأحياء الجديدة، وأنتج نسيجاً معمارياً غير متوافق مع متطلبات واحتياجات الفئات المستخدمة له.

فالخصائص الثقافية المميزة لسكان المنطقة المدروسة لها امتدادها لمنشئها الأصلي في الوسط الريفي، كما أنها متطلعة للأخذ ببعض سمات ثقافة المدينة، فهي ليست ثقافة جامدة كما يعتقد، بقدر ما لها من قابلية التكيف مع الإطار الذي يتيح لها فرصة الاندماج ويعترف بخصوصيتها المتميزة، وهذا مما تبين من خلال طريقة تفاعل هذه الفئات مع محيطها الجديد. وهذا الطرح ذو البعد الإيجابي في خصائص مجتمع البحث واستعداده للاندماج في المجتمع الحضري تقابله خصوصيات اجتماعية وثقافية لدى هذه الفئات، والتي قد تمثل جوانب سلبية تعيق تجاوزهم مع البرنامج، وهو ما ترجم واقعياً على مستوى منطقة الدراسة في شكل صور وأشكال عمرانية جديدة شيدها السكان أنفسهم تمثل امتداداً لثقافتهم الريفية،

وتدفع التفاصيل النهائية التي خلصت إليها هذه الدراسة إلى ضرورة بحث النقاش حول مختلف برنامج التنمية الحضرية على الصعيدين المهني والأكاديمي، والبحث في السبل المثلى التي تكفل عملية تجسيدها وفقاً للرؤى والأبعاد التي وضعت من أجلها، وذلك انطلاقاً من اكتشاف الثغرات التي كانت وراء عدم قدرة هذا المشاريع على تحقيق الأهداف المتوخاة خاصة على الصعيدين الاجتماعي والثقافي.

الإحالات والمراجع:

- ⁴ شوقي قاسمي: معوقات المشاركة الشعبية في برنامج امتصاص السكن الهش، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع الحضري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص 06.
- ⁵ اسماعيل بن السعدي: معوقات التنمية العمرانية، رسالة ماجستير في علم الاجتماع الريفي الحضري، جامعة قسنطينة، 1990-1991، ص 15.
- ⁶ بوابة الوزير الأول، (2012، 01، 05)، برمجته 450 ألف مسكن للقضاء على السكن الهش. إنجازات الجزائر (1962-2012)، تاريخ

- ¹ محمد عباس إبراهيم: التنمية والعشوائيات الحضرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 203.
- ² السيد حنفي عوض: في الديموجرافيا الاجتماعية " المشكلة السكانية وتحديات البقاء بركان بشري"، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2003، ص ص 2053-254.
- ³ السيد عبد العاطي السيد: البيئة والمجتمع، المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص ص 258-260.

- ²² إسماعيل سامعي: *قائمة عبر التاريخ*، دار البعث للطباعة و النشر، قسنطينة، 1983، ص 50.
- ²³ DUC. (Mai 2007). *Groupement de communes, phase 01, Op cit, p27.*
- ²⁴ DUC : *Révision du PDAU intercommunal de : Guelma, Belkheir, El Fedjoudj et Ben Djerrah, 3eme phase, AMENAGEMENT & REGLEMEN ?* Centre d'étude et de réalisation en urbanisme, Constantine ? Juillet 2010, p 15.
- ²⁵ DUC. (Mai 2007). *Groupement de communes, phase 01, Op cit, p27.*
- ²⁶ مصطفى بوتفونوش: *سلسلة المجتمع - العائلة الجزائرية التطور و الخصائص الحديثة* ، ترجمة: أحمد دميري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص36.
- ²⁷ OPGI. (2010). *Des mégaprojets en Algérie, Op cit, p 83.*
- ²⁸ OPGI. (2010). *Des mégaprojets en Algérie, Op cit, p 88.*
- ²⁹ رشيد زرواتي: *تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية*، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2002، ص 98.
- ³⁰ عامر إبراهيم قنديلجي: *منهجية البحث العلمي*، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2019، ص 186.
- ³¹ حسن أحمد بن عوف: *الرأي العام: مفهومه وأساليبه قياسه*، أمواج للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص 77.
- ³² جميل حمداوي: *البحث التربوي مناهجه وتقنياته*، دار الكتب العلمية، بيروت، 2014، ص 195.

- الاسترداد: 2022/06/05، على الرابط: <http://www.djazair50.dz>
- ⁷ DUC : *Groupement de communes, phase 01, Rapport d'orientation*, Centre d'étude et de réalisation en urbanisme, Constantine, . Mai 2007, p 120.
- ⁸ لجنة التعمير والسكن المجلس الشعبي الولائي قلمة: "تقرير حول امتصاص السكن الهش بولاية قلمة، المجلس الشعبي الولائي، قلمة، 2014/01/12.
- ⁹ شوقي قاسمي: "إشكالية السكن الهش في الجزائر في ضوء استراتيجيات التصدي - برنامج RHP للبنك العالمي نموذجاً". *مجلة علوم الإنسان والمجتمع*، جامعة بسكرة، المجلد 01، العدد 01، 2012/03/06، ص 224.
- ¹⁰ عبد القادر لقصير: *أحياء الصفيح في المغرب*، دار النهضة العربية، بيروت، 1993، ص ص 10-09.
- ¹¹ تسعديت دويك، و ليدية طاسين: *سياسة مكافحة السكن الهش في الجزائر 2000-2017*، مذكرة ماستر في العلوم السياسية تخصص سياسات عامة وإدارة محلية . جامعة تيزي وزو، 2017-2018، ص 05.
- ¹² OPGI: *Des mégaprojets en Algérie, Le secteur de l'habitat et de l'urbanisme, centre national de documentation de presse et d'information, . Alger, 2010, p 81.*
- ¹³ وزارة السكن والعمران: "التعليمية الوزارية رقم 1000 المؤرخة في 10/09/2009، و المتعلقة بتطبيق أحكام القانون رقم 15/08، المؤرخ في 20/07/2008 الذي يحدد قواعد مطابقة البناءات و إتمام انجازها"، الجزائر.
- ¹⁴ OPGI. *Des mégaprojets en Algérie, Op cit, p 81*
- ¹⁵ Ibid, p p 82-83.
- ¹⁶ Ibid, p p 84-85.
- ¹⁷ معاوية سعيدوني: "أزمة التحديث والتخطيط العمراني في الجزائر جذورها، واقعها، آفاقها"، تأليف مجموعة مؤلفين، *المدينة العربية: تحديات التمدين في مجتمعات متحولة*، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2020، ص 245.
- ¹⁸ OPGI. (2010). *Des mégaprojets en Algérie, Op cit, p p 85-86.*
- ¹⁹ Ibid, p 86.
- ²⁰ Ibid, p 87.
- ²¹ DPSB : *Plan d'aménagement de la wilaya de Guelma, Rapport de commencement ?* Agence nationale pour l'aménagement du territoire, Alger, S D, p p 01-05.